

# نبيل بيفون: سيناريو إعادة الانتخابات الرئاسية وارد

## رئيس هيئة الانتخابات التونسية لـ «العرب»: سنطالب بإطلاق سراح المرشح المسجون نبيل القروي



أزمة دستورية في الأفق

## الغنوشي يستحضر خطاب «الثورة» لمواجهة ارتدادات زلزال الرئاسيات

الجمعي قاسمي  
صحافي تونسي



تونس - عاد راشد الغنوشي، رئيس حركة النهضة الإسلامية، إلى مربع اربوابة الخطاب من خلال استحضار خطاب «الثورة» وسط سجالات حادة مرتبطة بالسياق السياسي العام في البلد الذي ضربته موجة تسونامي عاتية تحولت بقفاصيلها ورسائلها إلى علامة فارقة في معادلة رسم خارطة جديدة للمشهد السياسي في البلاد التي تستعد لانتخابات تشريعية مفصلة.

وفي استدارة جديدة إلى الخلف، سعى الغنوشي في حديث تلفزيوني بثته قناة «الزيتونة» المحسوبة على حركته، إلى محاولة تحويل الهزيمة المؤمية التي منى بها مرشحه للاستحقاق الرئاسي عبدالفتاح مورو، إلى «نصر»، بخطاب شعبي تنوعت عناصره وتشابكت في مشهد يحيط به شبح الإقرار الفعلي بان سطوة الإسلام السياسي في تونس شارفت على نهايتها.

واختار الغنوشي في ذلك الحديث الذي بث ليلة الثلاثاء-الأربعاء، تغيب مفردات «التوافق»، و«التعايش»،

الوطني، لم يترددوا في التعبير عن دعمهم للمرشح قيس سعيد، حيث اعتبر المكي في تدوينته له أن موقفه الداعم لقيس سعيد «يمليه عليه واجب الانتصار للثورة ولأهدها»، فيما وصفه العجمي الوريثي بـ«العصفور النادر» الذي كانت تبحث عنه حركة النهضة.

وقبل ذلك، وصف الغنوشي في مؤتمر صحافي أن النتائج التي حصل عليها مرشح حركته للانتخابات الرئاسية، عبدالفتاح مورو، بـ«المشرفة»، قائلا «نعتبر أن نتائجنا مشرفة قياسا بالمدى القليلة.. لم نعد أنفسنا للانتخابات الرئاسية وكنا نعد أنفسنا للانتخابات التشريعية ونبحث عما أسميناه العصفور النادر».

وبدا واضحا أن الغنوشي، الذي بات يواجه موجة غضب صاخبة داخل حركته نتيجة خياراته السياسية ومواقفه المتقلبة، وجد ضالته في قيس سعيد، لتفادي الانهيارات التخطيفية التي تقرب من حركته، وبالتالي العودة إلى ذلك الخطاب «الثوري» عليه بذلك يحتوي ارتدادات التسونامي السياسي الذي تجمع القراءات على أن تأثيراته ستجاوز حدود الانتخابات الرئاسية لتشمل حسابات الانتخابات التشريعية القادمة.

و«الوحدة الوطنية» التي كانت تطبع خطاباته قبل الاستحقاق الرئاسي المبكر، مقابل استحضار مفردات «الثورة»، والنوار، والعمل الثوري» التي كثيرا ما استخدمها خلال السنوات العجاف من حكم «الترويكا» بقيادة حركته.

وقال في حديثه، إن حركة النهضة ستدعم «المرشح الثوري» في الدور الثاني للانتخابات الرئاسية السابقة لأنها، الذي سيجمع بين المرشح المستقل، أستاذ القانون الدستوري، قيس سعيد، ومرشح حزب قلب تونس، رجل الأعمال، نبيل القروي الذي يقبع حاليا في السجن بتهمة التهرب الضريبي، وغسيل الأموال.

واكد أن النهضة «لن تقف موقف الحياد في هذه الانتخابات، لأن الحياد لا يسع حزبا كبيرا مثل النهضة في هذه المرحلة... وهي بذلك ستدعم المرشح الأكثر حظوظا شريطة أن يكون منتميا للثورة»، دون أن يذكره بالاسم، رغم وضوح المعنى الذي ينطبق دون شك على المرشح قيس سعيد.

وبهذا التأكيد، يكون الغنوشي قد استبق هزات جديدة داخل حركته، لاسيما وأن عددا من القياديين البارزين، منهم عامر العريض، وعبد اللطيف المكي، والعجمي

طلبها المتعلق بتمكين القروي من حقه من المشاركة في الحملة الانتخابية. ويستبعد نبيل بيفون فرضية تجاوز المدة التي يحدها الدستور التونسي للرئيس القائم بالأعمال والمضبوطة في حدود 90 يوما، رغم مرور سباق الرئاسيات إلى دور ثان للحسم في حصول مرشح واحد على نسبة تصويت تصل إلى 50 زائد واحد.

وبعد وفاة الرئيس الراحل الباجي قائد السبسي وتولي محمد الناصر مهمة القائم بالأعمال لمدة لا تتجاوز 90 يوما، عدل البرلمان التونسي القانون المنظم للانتخابات وقلص في المدة المخصصة لتلقي الطعون في نتائج الانتخابات، وباتت بذلك فرضية التوصل إلى انتخاب مرشح واحد قبل انتهاء مدة التسعين يوما متوقعة، فيما أصبحت فرضية حصول شغور في منصب رئيس الجمهورية مستعدة.

وستقوم الهيئة العليا للانتخابات بتحديد موعد الجولة الثانية للانتخابات الرئاسية التونسية بعد الإعلان النهائي عن النتائج النهائية للجولة الأولى بعد استيفاء أجل الطعون في النتائج الأولية.

وأفصح رئيس هيئة الانتخابات عن تسجيل جرائم انتخابية عديدة في الجولة الأولى للانتخابات الرئاسية وعن إحالة 104 ملف يخص ارتكاب مخالفات انتخابية إلى القضاء العدلي للنظر فيها. ويرتبط أحد الملفات المحالة على القضاء العدلي بإحد المرشحين إلى الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية، نبيل القروي وقيس سعيد، لكنه لم تستوجب إسقاط نتائج جزئية أو كلية لأحدهما.

وقال بيفون إنه رغم ارتفاع عدد الجرائم الانتخابية المرتكبة في الدور الأول للانتخابات الرئاسية، فإن الهيئة لم ترصد مخالفات أثرت بصورة جوهرية على نتائج التصويت وعلى إرادة الناخبين.

ولم يستبعد نبيل بيفون فرضية إجراء الجولة الثانية للانتخابات الرئاسية بالتزامن مع الانتخابات التشريعية. وتخطط هيئة الانتخابات لإمكانية إجراء الانتخابات التشريعية والجولة الثانية من الاستحقاق الانتخابي الرئاسي يوم 6 أكتوبر من خلال تقديم ورقتي اقتراع للناخب، أولى تخص الرئاسية وثانية تخص التشريعية.

وأثيرت في تونس مخاوف كثيرة من وجود ضغوط سياسية وحزبية على هيئة الانتخابات في ما يخص المسار الانتخابي لاسيما وأن مواعيد إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية متقاربة.

لكن رئيس هيئة الانتخابات بنفي تعرض الهيئة لأي ضغوط سياسية نظرا لتمتعها باستقلالية إدارية ومالية واستقلالية أعضاء مجلسها المركزي.

طرح نجاح رجل الأعمال وقطب الإعلام في تونس نبيل القروي في المرور إلى الدور الثاني من الانتخابات الرئاسية السابقة لأوانها، بعد حلوله ثانيا خلف المرشح المستقل قيس سعيد، العديد من الأسئلة القانونية والدستورية الصعبة نظرا لوضعه رهن الاحتجاز في قضية لم يصدر بشأنها حكم بعد. وأكد رئيس الهيئة العليا المستقلة للانتخابات نبيل بيفون لـ «العرب» على هامش المؤتمر الصحافي للإعلان عن النتائج الأولية، أن مصير المرشح المسجون سيكون بيد البرلمان والقضاء في حال فاز بالرئاسة.

بسام حمدي  
صحافي تونسي



تونس - لم يستبعد رئيس هيئة الانتخابات التونسية نبيل بيفون إعادة الانتخابات الرئاسية في صورة فوز المرشح للدور الثاني القابع في السجن نبيل القروي ورفض القضاء الإفراج عنه.

وقال بيفون لـ «العرب»، «إن سيناريو إعادة تنظيم الانتخابات الرئاسية وارد في حال رفض الجهاز القضائي إطلاق سراح نبيل القروي لآداء اليمين الدستورية إذا فاز في الجولة الثانية للانتخابات الرئاسية».

وطولت تونس صفحة الدور الأول للانتخابات الرئاسية بصعود المرشحين نبيل القروي وقيس سعيد إلى الدور الثاني، وسط مخاوف من حصول أزمة دستورية وشغور في منصب رئاسة الجمهورية، في حال فوز المرشح المسجون نبيل القروي بمنصب الرئاسة وفي ظل غياب محكمة دستورية.

نبيل بيفون  
الانتخابات الرئاسية  
ستستكمل في الأجل  
الدستورية



ويعكس وضع القروي حالة استثنائية غير مسبوقة، فهو يواجه مصيرا مجهولا في الإيقاف بسجن المراقبة ولم يتضح مسار التحقيق معه في قضايا ترتبط بتهرب ضريبي وتبويض أموال كما لم تثبت بشانه أي تهيم.

وكشفت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات في تونس عن فرضيات تتعلق بإمكانية فوز القروي وهو في السجن ومدى إمكانية استتالة أدائه اليمين الدستورية.

وتقول الهيئة إن القروي يتمتع بكافة حقوقه كمرشح رئاسي طالما لا تتعلق بترشحه موانع قانونية ولم يصدر ضده أي أحكام قضائية. ومع ذلك رفض القضاء في وقت سابق طلب الإفراج عنه للمشاركة في الحملة الانتخابية كما لم يُسمح له بالمشاركة في المناظرة التلفزيونية.

وأوضح نبيل بيفون رئيس هيئة الانتخابات في حوار مع «العرب»، أنه «في حال فوز المرشح نبيل القروي في

## ألمانيا أمام تحدي طمأنة إيطاليا وفرنسا

### بشأن مؤتمر برلين حول ليبيا

المؤتمر الدولي بشأن الملف الليبي، وقال في مقابلة مع صحيفة «كورييري ديل سيريو» إن «الوضع في ليبيا يتطلب بذل جهد أوروبي جديد إذا أريد منع تساقط الدولة ويمكن لإيطاليا وألمانيا، مع فرنسا، إعداد وإطلاق مبادرة».

وفي الأثناء، أعلنت إيطاليا تسكها بزعامة العمل الدولي في هذا الملف بالتنسيق مع بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ويأتي ذلك في الوقت الذي

السياسة الخارجية للعديد من رؤساء الدول والحكومات، وكبار المسؤولين من وزارات الخارجية الأوروبية.

وتزامن اجتماع برلين مع تأكيد الرئيس الألماني فرانك فالتر شتاينماير، قدرة بلاده وإيطاليا وفرنسا على إطلاق مبادرة جديدة من أجل «منع تآكل الدولة الليبية» دون أن يحدد نوعيتها.

وبعث الرئيس الألماني برسائل طمأنة إلى كل من روما وباريس قبل انعقاد

طرابلس - تعكس تصريحات المسؤولين الفرنسيين والإيطاليين بشأن ليبيا وجود عدم ارتياح لتولي ألمانيا الملف الليبي، وهو ما قد يشكل عقبة أمام نجاح المؤتمر الدولي الذي تستعد برلين لعقدته في أكتوبر المقبل.

وستكون ألمانيا بذلك أمام تحدي طمأنة كل من باريس وروما اللتين تكثفتا من تحركاتهما السياسية والدبلوماسية استباقا للمؤتمر. وبالتزامن مع اجتماع أوروبي موسع في ألمانيا، استقبلت إيطاليا الأربعاء رئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الليبية فايز السراج والرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون.

وجرى اجتماع برلين بمبادرة من المستشار الألمانية أنجيلا ميركل وحضره ممثلون عن دول أميركا وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا ومصر وروسيا والصين وتركيا والاتحاد الأفريقي، وجامعة الدول العربية.

وحضر هذا الاجتماع، بحسب ما ذكرت جريدة «دي فيلت» الألمانية، كبير مستشاري السياسة الخارجية للمستشارة الألمانية جان هيك، ووزير الدولة المسؤول عن سياسة الشرق الأوسط في وزارة الخارجية الألمانية أندرياس ماكيليس، إضافة إلى مستشاري



قلق إيطالي

## الجيش الجزائري يقيد

### حركة المتظاهرين

صابر بليدي

عسكرية في تمراست، الأربعاء، «لاحظنا ميدانيا أن هناك أطرافا من أنساب العصافية ذات النوايا السيئة تعمل على جعل من حرية التنقل ذريعة لتبرير سلوكها الخطير والمتمثل في خلق كل عوامل التشويش على راحة المواطنين، من خلال الزج الأسبوعي بعدد من المواطنين يتم جلبهم من مختلف ولايات الوطن إلى العاصمة».

وأضاف «عليه، أسديت تعليمات إلى الدرك الوطني، بالتطبيق الحرفي للقوانين السارية المفعول بما في ذلك توقيف العربات والحافلات المستعملة لهذه الأغراض وفرض غرامات مالية على أصحابها».

الجزائر - تتجه السلطة الجزائرية إلى فرض المزيد من الإجراءات التحفظية لضمان عدم التشويش على الانتخابات الرئاسية المعلن عنها مؤخرا، مما يعزز حملة التشويش المفتوحة على المعارضين والناشطين السياسيين، وإجهاض المسيرات الشعبية الاحتجاجية في العاصمة، في منحى يصنع صورة جديدة توحى بأن معارضي الاستحقاق ليسوا إلا مجرد دوائر ضيقة، في حين تتفاعل معهم غالبية الشعب الجزائري.

وكشف قائد أركان الجيش الجزائري الجنرال أحمد قايد صالح، عن إجراءات تحفظية جديدة ستدخل حيز التنفيذ، لضمان عدم التشويش على الاستحقاق والمركبات من شتى محافظات ومدن الجمهورية نحو العاصمة، في خطوة لإبطال حملات التعبئة التي تنظم المسيرات الاحتجاجية أسبوعيا في العاصمة، والحد من دخول الأشخاص إليها، لاستغلالهم في إظهار الرفض الشعبي لمخططات السلطة وعلى رأسها الانتخابات الرئاسية. وقال قايد صالح خلال تفقد قوات

تسعى فيه فرنسا لبلورة موقف دولي حيال الأزمة الليبية في اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة لاستقبال مؤتمر برلين.

واكد رئيس الوزراء الإيطالي جوزيبي كونتي قبل لقائه بفايز السراج، أن إيطاليا كانت وستظل في طليعة العمل الدولي من أجل إحلال الصلح والاستقرار في ليبيا من أجل ليبيا موحدة وذات سيادة وديمقراطية.

ولا تزال الأزمة الليبية، بحسب المسؤول الإيطالي، مصدر قلق شديد بالنسبة للحكومة الإيطالية ويمثل لها مصلحة للأمن القومي الإيطالي.

وجرى لقاء الأربعاء بين جوزيبي كونتي وفايز السراج في روما بالتزامن مع زيارة الرئيس الفرنسي إلى روما للتباحث مع نظيره الإيطالي في مستجدات الملف الليبي. ومثل ملف تحقيق الاستقرار في ليبيا محور لقاء جوزيبي كونتي وإيمانويل ماكرون. وجرى الاجتماعات الليبية الإيطالية الفرنسية في روما في وقت أوفد فيه الرئيس الفرنسي وزير خارجية بلاده إلى مصر للتباحث مع وزير الخارجية المصري سامح شكري حول خلق توافقات بين مصر وفرنسا تخص ليبيا.